قياس مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية في ظل استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العراقية

أ.د.كمال عبدالسلام على حسن د.محمودمحمود السجاعي

أستاذ المحاسبة الخاصة أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة ــ جامعة المنصورة كلية التجارة ــ جامعة المنصورة

الباحث

هيوا حمه زياد سليم

الملخص :

تطلب التأصيل النظري للمحاسبة تحديدا لأهداف القوائم المالية التي تمثل القاعدة الاساسية للإفصاح عن معلومات محاسبية من خلال هذه القوائم على ان تكون ذات فائدة لمساعدة المستخدمين الخارجيين في ترشيد قراراتهم، ولكى تتحقق الاهداف تطلب الامر توفر خصائص نوعية فى هذه المعلومات كي تكون قابلة للتطبيق في مختلف الوحدات الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها، وبالتالي فان توفر هذه الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يجعلها ذات جودة او منفعة اكبر، وتبلورت هذه الخصائص بإصدار مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB في بيان رقم ٢ عام ١٩٨٠.

وفى ضوء الاطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادر في عام ٢٠١٠ تتمثل الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية في الملاءمة والتمثيل الصادق:

وتمثل الملاءمة : الخاصية التي تجعل المعلومات المحاسبية قادرة على ان تساعد متخذا القرار على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار.

ويمثل التمثيل الصادق : يجب أن تمثل العمليات المالية بصدق والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول

Abstract:

International Financial Reporting Standards (IFRS) wants to determine the objectives of financial statements which represent the basic rule for disclosure about accounting information in condition to be useful for the users of financial statements for rationalize their decisions, and to achieve these objectives we need qualitative characteristics in this information in all economic sectors, hence achieving these qualitative characteristics means achieving quality in the financial statements, and these characteristics determined on statement No. 2.

In the light of conceptual framework on 2010 represent the main qualitative characteristics on relevance and faithful representation:

Relevance: is the accounting information that make the decision maker able to differentiate among alternatives.

Faithful representation: is representation about financial transaction in a true manner.

١. طبيعة المشكلة

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي او توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة(١).

ويعتبر معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) من المعايير الحديثة والذى يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والافصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد اهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر، وقد كانت معايير التقرير المالي قبل في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة

العادلة والافصاح عنها مما يؤدى الى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة، وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والافصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة(٤).

ومن ثم يتضح لدى الباحث من خلال العرض السابق ان مشكلة الدراسة تتجسد في محاولة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو اثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم (١٣) (IFRS 13) الخاص بقياس القيمة العادلة على مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية فى القوائم المالية للبنوك التجارية العراقية؟

٣- هدف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرف على اثر معيار التقرير المالي رقم (١٣) (IFRS 13) الخاص بقياس القيمة العادلة على مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية، وينقسم هذا الهدف العام الى مجموعه من الاهداف الفرعية على النحو التالي :

١- التحليل النظري للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتطورات التي مرت بها والنتائج المترتبة على تطوير الاطار المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢- تحليل طبيعة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في ضوء الاصدارات المحاسبية المختلفة.

٣- التعرف على اثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم (١٣) (IFRS 13) الخاص بقياس القيمة العادلة على مستوى خاصية الملاءمة.

٣- منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على كلا من:

المنهج الاستنباطي: وهو الاعتماد على التسلسل المنطقي من الفروض او البديهيات المسلم بها الى استنتاجات معينة تؤدي الى تكوين نظريات خاصة محددة المعالم تفسر اوضاع خاصة أي يتجه البحث فيه من العام الى الخاص، وذلك من خلال الاضطلاع على الكتب والدوريات المحلية والنظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المنهج الاستقرائي: فهو يستند الى استنتاج معالم وحقائق عامة من واقع مفردات معينة أي يتجه البحث فيه من الخاص الى العام، وذلك من خلال استقراء الواقع والمشاكل ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث يقوم بالدراسة التطبيقية اعتمادا على القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية والتي تهتم بالقيمة العادلة في بيئة المحاسبة العراقية.

٤- خطة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة يمكن للباحث تقسيم خطة الدراسة على النحو التالي :

١/٤ القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفقا للإصدارات المحاسبية المختلفة.

٢/٤ : أثر تطبيق متطلبات معيار القيمة العادلة على مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية.

٣/٤ : دراسة تطبيقية.

ويمكن للباحث تناول النقاط السابقة على النحو التالي:

١/٤ : ***القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفقا للإصدارات المحاسبية المختلفة:***

أصبحت المحاسبة عن القيمة العادلة موضوع يحتل اهمية كبرى على المستوى المهني والاكاديمي ويحمل في طياته العديد من المواضع الجدلية وفقا

لمراحل التطور المختلفة للمحاسبة عن القيمة العادلة، ويهدف الباحث في هذا المبحث الى التعرف على المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء الاصدارات المحاسبية المختلفة وذلك من خلال النقاط التالية :

أ.أساليب المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء اصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بشكل منفرد.

ب.أساليب المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء اصدارات مشروع التوافق بين المجلسين.

أ.<u>أساليب المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء اصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بشكل منفرد:</u>

تتمثل اهم مراحل التطور في المعايير المحاسبية المالية الامريكية للمحاسبة عن القيمة العادلة في المعيار الأمريكي (SFAS No. 157) ويمكن للباحث ان يتناوله على النحو التالي:

☒ **معيار المحاسبة الامريكي SFAS No. 157 :**

تم اصدار المعيار الامريكي رقم (١٥٧) بعنوان مقاييس القيمة العادلة في سبتمبر ٢٠٠٦ حيث قام بتعريف القيمة العادلة ووضع اطار شامل لقياس القيمة العادلة بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ويعمل على تحسين وزيادة الافصاح عن مقاييس القيمة العادلة(٥)، حيث اشار المعيار الامريكي رقم (١٥٧) الى بعض القصور في قياسات القيمة العادلة المتمثلة في(٦):

- عدم توافر القياس بالقيمة العادلة في جميع الاسواق، حيث تمثل القيمة العادلة سابقا ناتج ضرب عدد الوحدات التجارية في سعر السوق واذا تغيب سعر السوق فان القياس يكون من الصعب التحقق منه لأنها تتضمن فروض عن المشترين والبائعين.

- يتم استخدام قيم المخرجات عند تحديد القيمة العادلة، كما يتم استخدام القيمة العادلة على قيم المدخلات، وكل ذلك مخالف لما ورد بالمعيار SFAS 157 الــذى يتطلب استخدام قيم محددة للمخرجات.
- امكانية التلاعب في قياس القيمة العادلة كما يصعب قياسها في حالة اندماج المنشآت.

وقد هدف المعيار الى وضع مقاييس وارشادات موحدة للقيــاس المحاســبي للقيمة العادلة وذلك بهدف زيادة الاتساق والقابلية للمقارنــة للمعلومــات المعــدة والمفصح عنها بالقيمة العادلة وزيادة الافصاح عن المقاييس المستخدمة في تحديد وقياس القيمة العادلة(٧).

اما بالنسبة لاعتبارات قياس وتقييم القيمة العادلة فقد اشار المعيار الــى ان اليات القياس تنطلق من ثلاثة مداخل وهى : مدخل السوق، ومدخل الدخل، ومدخل التكلفة او مزيج منهما، ويمكن للباحث ان يتناول هذه المداخل على النحو التالي(٨):

١- مدخل السوق : وفيه تستخدم الاسعار التى يمكن ملاحظتها من المعــاملات الجارية فى السوق واية معلومات اخرى ملاءمة تتولد من التعاملات السوقية وعن طريق تلك المعاملات والصفقات القابلة للمقارنة التى تحدث في السوق.

٢- مدخل الدخل : ويستخدم اليات وطرق تقدير تعتمد على خصــم التــدفقات النقدية المقدر الحصول عليها مستقبلا من الاصل المالى وتحويل هــذه التــدفقات المستقبلية الى قيمة حالية وحيدة تعبر عن قيمة هذا الاصل فى الوقت الحالى.

٣- مدخل التكلفة : وهو يعتمد على تقدير القيمة العادلة التى ستكون مطلوبــة حاليا لاحلال مقدرة الاصل على توليد منافع (تكلفة الاحلال الجارية).

ويخلص الباحث مما سبق ان المعيار الامريكي رقم ١٥٧ هو المعيار الذى حاول ان يتجاوز جميع الانتقادات التى تعرض لها المعيارين الســابقين وحــاول

التأصيل العملي لقياس القيمة العادلة بشكل موضـــوعى، الا ان حـــدوث الازمـــة العالمية جعل هذا المعيار المتهم الاول فى هذه الازمة.

☒ **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الخاص بالأدوات المالية : الاعتراف والقياس:**

صدر هذا المعيار في مارس ٢٠٠٠ بهدف وصف وتحديد مبادئ الاعتراف والقياس والافصاح عن المعلومات الخاصة بالأصول والالتزامات المالية ويكمـــل متطلبات الافصاح الواردة بالمعيار الدولي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠، ويحل المعيار رقم (٣٩) محل المعيار الدولي رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٧، وذلك لتعـــرض المعيـــار الاخير لانتقادات كثيرة وذلك بسبب كثرة البدائل المحاسبية المسموح بها لمعالجـــة مواقف متشابهة مما يؤدى الى نتائج مختلفة بدرجة كبيرة مما يجعل المعلومـــات التي توصلها القوائم المالية للمنشآت المختلفة غير قابلة للمقارنة فضلا عن انه يتيح لإدارة الشركات المختلفة الفرصة والدافع للتلاعب في النتائج المحاسبية عن طريق اعلان النوايا بخصوص استثمارات معينة مما يؤثر سلبا على جـــودة وموثوقيـــة عملية اعداد التقارير المالية لذلك تم اصدار المعيار (٣٩) للتغلب على هذه العيوب حيث هدف الى زيادة الاعتماد على استخدام القيمة العادلة فـــي المحاســـبة عـــن الادوات المالية وهو الامر الذى يسهم الى حد كبير في زيادة الثقة والاعتماد على المعلومات التي توصلها القوائم المالية، وقد استهدف المعيار الـــدولي رقـــم (٣٩) وضع اطار عام وارشادات لكيفية الاعتراف والقياس والافصاح لجميـــع الادوات المالية(٩).

ومن اهم التغيرات الرئيسية التي اوردها المعيار الدولي رقم (٣٩) التوســـع في استخدام القيمة العادلة لقياس الادوات المالية والتقرير عنها وهى تحـــل بـــذلك محل معظم احكام المعيار الدولي رقم (٢٥) والتي سمحت بمجموعه عريضة من خيارات القياس فيما يتعلق بمختلف مجموعـــات الاســـتثمار، وكـــذلك التصـــدي

لموضوع الادوات المالية المشتقة على ان يتم الاعتراف بهـذه الادوات وقياسـها بالقيمة العادلة في معظم الاحوال.

واتبع هذا المعيار من وجهة نظر الباحث نفس نموذج القياس للقيمة العادلـة الوارد في المعيار الامريكي رقم (١٥٧) من حيث نفس مداخل القياس (السـوق، والتكلفة، والدخل) ونفس مستويات المدخلات التي اشار اليها المعيـار الامريكـي (١٥٧).

ب. <u>أساليب المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء اصدارات مشروع التوافق بـين المجلسين:</u>

قد افرزمشروع التوافق بين مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية عدد ١٥ معيارا للتقرير المالي لإعـداد القـوائم الماليـة ويحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التعرض الى المعيار رقم (١٣) الـذي يتعلق بقياس القيمة العادلة على النحو التالي :

☒ **معيار التقرير المالي لإعداد القوائم المالية IFRS 13:** تم اصدار هذا المعيار في مايو ٢٠١١ بعنوان "قياس القيمة العادلة" ويتعين تطبيقـه علـى الفترات السنوية اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٣ او بعد ذلك مـع السـماح بـالتطبيق المبكر، ويوضح المعيار ان قياس القيمة العادلة يتطلب من المنشاة ان تحـدد مـا يلي(١٠):

أ- الاصل او الالتزام الذى سيتم قياسه، بالنسبة للأصول غير المالية افضـل استخدام ممكن للأصل وما اذا كان الاصل مستخدما الى جانب اصول اخـرى او على اساس مستقل ، والسوق الذى ستتم فيه المعاملـة ذات العلاقـة بالأصـل او الالتزام، واساليب التقييم التي يعد اتباعها مناسبا عند تقييم القيمة العادلـة ويتعـين على اساليب التقييم المستخدمة ان تحقق الاستخدام الاقصى للمـدخلات الملحوظـة الهامة والحد من المدخلات غير الملحوظة ويتعين لتلك المدخلات ان تكون متسـقة

مع المدخلات التي سيستخدمها المشاركون في الاسواق عند تسعير الاصل او الالتزام.

ب- تعتبر القيمة العادلة قياسا قائما على السوق وليس على المنشأة. وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات يمكن ان تكون معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق المتوفرة. وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات الأخرى، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة. غير أن هدف قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو ذاته السعر الذى ستستند عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية(أي السعر القائم في تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام).

ت- عندما يكون سعر الأصل أو الالتزام المطابق غير ملحوظ تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم مختلف يزيد استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ويقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة نظرا لأن القيمة العادلة قياس قائم على السوق، يتم قياسها باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ونتيجة لذلك لا تعتبر نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو تسوية أو خلافا لذلك سداد الالتزام أمرا مهما عندما يتعلق الأمر بقياس القيمة العادلة.

٢/٤ : أثر تطبيق متطلبات معيار القيمة العادلة على مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية:

تتمثل الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية وفقا لاخر اصدار للاطار المفاهيمي في عام ٢٠١٠ في كلا من الملاءمة والتمثيل الصادق، ويمكن للباحث التعبير عن المخطط الهيكلى للخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي(١١):**شكل رقم (١/١)**

(من اعداد الباحث)

الاطار المفاهيمي، لعام ٢٠١٠

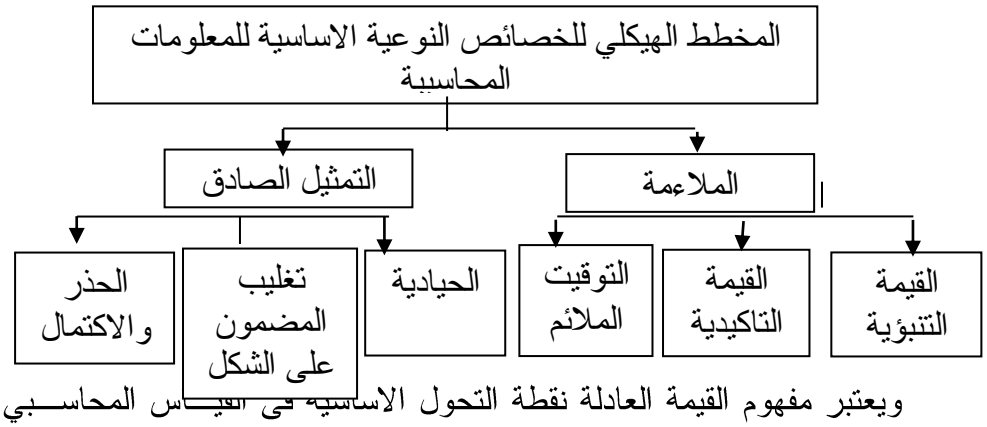

ويعتبر مفهوم القيمة العادلة نقطة التحول الاساسية فى القياس المحاسبي ولذلك تزايد استخدامه وتناوله بشكل تدريجي فى مجال التطبيق والبحث المحاسبي من خلال العديد من الدراسات، حيث استطاعت محاسبة القيمة العادلة تحقيق التقارب بين مفهوم الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي من خلال امكانية تطبيق ما يسمى بالدخل الشامل ولذا جاءت معايير التقرير المالية لتحقيق ثورة هادئة فى التقارير المالية من خلال تاييدها لمحاسبة القيمة العادلة والدعوة الى التوسع فى استخدامها، واشارت المعايير الى ان تطبيق مفهوم القيمة العادلة لقياس الاصول والخصوم فى القوائم المالية يحقق خاصية القابلية للمقارنة وتوفر المعلومات الاكثر ملاءمة للمستثمرين(١٢).

وفى اطار تفسير العلاقة بين الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية والقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي والتكلفة التاريخية عرض أحد الباحثين للجدول التالي(١٣):

جدول رقم (١/٣)

الخاصية	الوصف	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
القابلية للفهم	الوضوح لاعلام المستخدمين الذين يمارسون اجتهادا معقولا	معتدل	مرتفع
نفعية القرار	تساعد بفعالية وتعلم باتخاذ القرار	مرتفع	منخفض
الملاءمة	القدرة على التاثير فى القرار	مرتفع	منخفض
القيمة التنبؤية	تدعم التشكيل المناسب للتوقعات فى المستقبل	مرتفع	منخفض
قيمة التغذية العكسية	تمكن من التاكيد على او تصحيح التوقعات الماضية	مرتفع	معتدل
التوقيت الملائم	معلومات ملاءمة وحالية متاحة عند الحاجة اليها	مرتفع	منخفض
الموثوقية	معلومات تتسق مع الجوهر الاقتصادي	مرتفع	منخفض
التحقق	احتمال ان قياسات مستقلة سوف تصل لنتائج مماثلة	معتدل	مرتفع
التمثيل الصادق	**الاخذ فى الاعتبار كل العوامل الاقتصادية والبيئية الملاءمة بدون تشتيت الانتباه بعناصر غير ذات اهمية نسبية (غير هامة)**	مرتفع	منخفض
الحياد	التحرر من التحيز	معتدل	معتدل

(المصدر يوسف، حنان محمد اسماعيل،٢٠١٢)

ويمكن للباحث تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية فى ضوء فهمه للمفاهيم المختلفة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والقيمة العادلة كاساس للقياس فى ضوء معيار التقرير المالى رقم (١٣) من خلال العرض التالي :

☒ بالنسبة لخاصية الملاءمة :

تتمثل خاصية الملاءمة في القدرة على التأثير في القرار(١٤)، ونظـــرا لان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكنه التاثير فى متغيرات القرار بشكل عالى نظـــرا لاختلاف الارقام المعروضة بين بدائل القرار، وفى ضوء انقسام خاصية الملاءمة الى ثلاثة مكونات تتمثل فى : القيمة التنبؤية، والقيمة التاكيدية، والتوقيت الملائم، ويمكن للباحث عرض تاثير القيمة العادلة للمكونات الثلاثة فيما يلي :

القيمة التنبؤية :

فى ضوء تعريف القيمة التنبؤية على انها "القدرة في إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية(١٥).

يتضح لدى الباحث ان القيمة العادلة كمفهوم يمكنها تحقيق قيمة تنبؤية اعلى للبيانات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية نظرا لاستنادها الى السوق في تقديم تلك الارقام.

القيمة التأكيدية :

فى ضوء تعريف القيمة التاكيدية على انها "القدرة علـــى تـــوفير التغذيـــة العكسية والتى تعنى إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام(١٦).

ويتضح لدى الباحث ان القيمة العادلة توفر ذلك من خلال قدرة القيمة العادلة على الاستدلال للأسعار السوقية للأصول والالتزامات الموجودة فعليا ومـــن ثـــم زيادة القدرة على الرقابة على تلك الاصول والالتزامات.

التوقيت الملائم :

في ضوء تعريف التوقيت الملائم "الذى يمثل توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها(متخذ القرار)(١٧).

ويتضح لدى الباحث ان مفهوم القيمة العادلة يوفر التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية من خلال زيادة اهتمام المستخدمين بالمعلومات المالية بشكل افضل.

☒ **بالنسبة لخاصية التمثيل الصادق :**

التمثيل الصادق يعني ان تكون "المعلومات موثوقة يجب أن تمثل العمليات المالية بصدق والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول" ويرى الباحث فى ضوء مفهوم التمثيل الصادق ان القيمة العادلة يمكنها استيفاء هذه الخاصية بشكل قوي وذلك لاستخدامها نموذج Mark To Market الذى يعتمد على الاشارة الى السوق التعبير بشكل صادق عن الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، وفى ضوء انقسام خاصية التمثيل الصادق الى ثلاثة مكونات تتمثل فى : الحيادية، وتغليب المضمون على الشكل، والحذر والاكتمال(١٨)، ويمكن للباحث عرض تاثير القيمة العادلة للمكونات الثلاثة فيما يلي :

خاصية الحيادية :

تكمن الحيادية فى " أن تكون خالية من التحيز، ولا يعتبر التقرير المالي محايداً إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً(١٩).

ويتضح لدى الباحث في ضوء ذلك المفهوم ان القيمة العادلة فيما يخص الحيادية قد لا تؤثر فى شئ بل انها قد تؤثر سلبا وذلك لانها تعتمد على التقديرات من السوق بشكل كبير وذلك ادعى الى وجود التحيز والبعد عن الحيادية.

خاصية تغليب المضمون على الشكل :

تكمن خاصية تغليب المضمون على الشكل فى "تمثيل المعلومات المعروضة العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلاً صادقاً، والتي من المفترض أنها تمثلهـــا، وعندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن صفة "الجوهر فوق الشكل " تتطلب أن تتم المحاسبة والتقرير عن جوهر العملية وآثارها، ولـــيس عن شكلها القانوني فحسب(٢٠).

ويتضح لدى الباحث في ضوء ذلك المفهوم ان القيمة العادلة تقـــدم جـــوهر العمليات الاقتصادية فعلا عند تخليها عن مبدا الاعتماد على التكلفـــة التاريخيـــة للاصول والالتزامات.

خاصية الحذر والاكتمال :

تكمن خاصية الحذر والاكتمال فى "ضرورة بذل العناية الكافية وأخذ الحيطة والحذر بعين الاعتبار عند ممارسة حكم معين حول وضع التنبـــؤات والتقـــديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد(٢١).

ويتضح لدى الباحث في ضوء ذلك المفهوم ان القيمة العادلة قد لا يمكنهـــا تقديم المزيد فى هذه الخاصية بل قد تؤثر سلبا عند الاخلال بمبدا الحياديـــة مـــن خلال الاعتماد على التقديرات التي ترجع الى السوق.ويمكن للباحث تلخيص الاثر على الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية فى ضوء الشكل التالى :

شكل رقم (٢/٣)

من اعداد الباحث

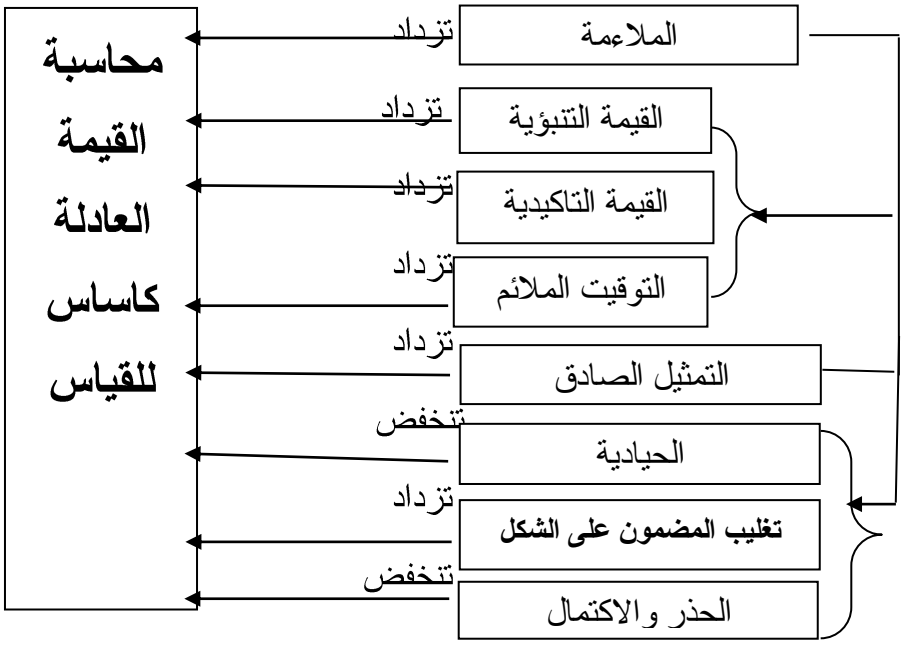

٤/٤ : دراسة تطبيقية.

سيقوم الباحث في هذا الجزء من الدراسة بعرض كلا من تصميم الدراسة التطبيقية، وعرض وتحليل نتائج اختبارات الفروض الاحصائية على النحو التالي :

١/٤/٤ : تصميم الدراسة التطبيقية :

سيتم في هذا الجزء استعراض متغيرات الدراسة وادوات قياسها ومجتمع وعينة الدراسة على النحو التالي :

☒ متغيرات الدراسة وادوات قياسها :

المتغير التابع : يتمثل المتغير التابع في مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية للبنوك التجارية المختلفة الموجودة في بيئة المحاسبة العراقية، يمكن قياس الأثر مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية للبنوك التجارية المختلفة باستخدام العديد من المؤشرات المالية التي يتمثل أهمها في: نسب الربحية (صافي

الربح/اجمالي الأصول & صـــافى الربح/حقـــوق الملكيـــة)، ونســـب المديونيـــة (المديونية/إجمالي الأصول & المديونية/حقوق الملكية).

المتغير المستقل يتمثل المتغير المستقل في تطبيق القيمة العادلـــة كأســـاس للقياس المحاسبي، ويمكن قياس ذلك المتغير باستخدام كل من مؤشـــرات الارقـــام القياسية للأسعار للمستهلك (الجهاز المركزي للإحصاء في العـــراق) والاســـعار السوقة للاسهم المعلنة حسب نشرة سوق العراق للأوراق المالية لبند الاستثمارات المالية.

- **مجتمع وعينة الدراسة :**

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العراقية في أربعة أنواع أساســـية من البنوك تتمثل في الآتي :

نوع البنك	حكومية	اهلية	اسلامية	اجنبية	الاجمالي
عدد البنوك	7	24	8	17	56

وقد قام الباحث باختيار عينة مكونة من أربعة بنوك في الفترة من ٢٠٠٨ : ٢٠١١ بيانها كالاتي :

اسم البنك	نوع البنك
مصرف المنصور	اهلي
مصرف الشمال	اهلي
مصرف الموصل	اهلي
مصرف كوردستان	اسلامي

وترجع اسباب اختيار الفترة الزمنية الى اعتبار عام ٢٠٠٨ هو العام الذى حدث فيـــه الازمة المالية العالمية وتزايـــد الاتجـــاه الـــى دراسة القيمة العادلة بشكل مكثف وتم الانتهاء عند الفترة الزمنية عام ٢٠١١ لعـــدم قـــدرة الباحث الى التوصـــل الـــى بيانـــات خاصـــة بالأرقام القياسية للأسعار.

وترجع اسباب اختيار العينة في البنوك الاربعة السابقة للأسباب التالية:

- اهتمام تلك البنوك بالإفصاح في الايضاحات المتممة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية بناء على القيمة السوقية رغم قيامها باحتساب القوائم المالية على اساس التكلفة التاريخية.

- تمثل هذه البنوك النسبة الأكبر من حجم التداول في سوق بغداد للأوراق المالية.

- تحاول هذه البنوك الأربعة الاهتمام بشكل متزايد بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في العراق ولعل هذا ما لا تهتم به البنوك الأخرى.

٢/٤/٤ : عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية :

☒ اختبار الفرض الفرعي الاول :

- ملخص النموذج :

يعرض الجدول رقم (٤-١) ملخص النموذج كما ورد في مخرجات التشغيل الالكتروني.

جدول رقم (٤-١)

ملخص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.718[a]	.515	.500	340784725.860	35.559	.000

يتضح من الجدول رقم (٤-١) ان قيمة R تساوي ٠.٧١٨ وقيمة R2 تساوي ٠.٥١٥، قيمة .Sig والتي تعكس مدى معنوية العلاقة تساوي صفر، بناء على ذلك يمكن للباحث استخلاص النتائج التالية:

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في هذا النموذج تبدو علاقة قوية حيث إن معامل الارتباط يبلغ ٠.٧١٨ كذلك فان نسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المستقل تبدو متوسطة حيث تبلغ ٠.٥١٥، كما ان مستوى المعنوية يشير إلى ان هذه العلاقة معنوية.

- بناء على النتيجة السابقة توجد علاقة ارتباط معنوي بين نسبة (صافي الربح /اجمالي الاصول) والقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، هذه النتيجة تعني قدرة النموذج على التنبؤ بالعلاقة بين المتغيرات بشكل عالي.

☒ اختبار الفرض الفرعي الثاني :

- **ملخص النموذج :**

يعرض الجدول رقم (٤-٢) ملخص النموذج كما ورد في مخرجات التشغيل الالكتروني.

جدول رقم (٤-٢)

ملخص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.768[a]	.590	.578	9798497943.155	48.169	.000

يتضح من الجدول رقم (٤-٢) ان قيمة R تساوي ٠.٧٦٨ وقيمة R2 تساوي ٠.٥٩٠، قيمة .Sig والتي تعكس مدى معنوية العلاقة تساوي صفر، بناء على ذلك يمكن للباحث استخلاص النتائج التالية:

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في هذا النموذج تبدو علاقة قوية حيث إن معامل الارتباط يبلغ ٠.٧٦٨ كذلك فان نسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المستقل تبدو متوسطة حيث تبلغ ٠.٥٩٠، كما ان مستوى المعنوية يشير إلى ان هذه العلاقة معنوية.

- بناء على النتيجة السابقة توجد علاقة ارتباط معنوي بين نسبة (صافي الربح /حقوق الملكية) والقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، هذه النتيجة تعني قدرة النموذج على التنبؤ بالعلاقة بين المتغيرات بشكل عالي.

☒ اختبار الفرض الفرعي الثالث :

- **ملخص النموذج :**

يعرض الجدول رقم (٤-٣) ملخص النموذج كما ورد في مخرجات التشغيل الالكتروني.

جدول رقم (٤-٣)

ملص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.674[a]	.454	.438	5207755493.218	27.847	.000

يتضح من الجدول رقم (٤-٣) أن قيمة R تساوي ٠.٦٧٤ وقيمة R2 تساوي ٠.٤٥٤، قيمة .Sig والتي تعكس مدى معنوية العلاقة تساوي صفر، بناء على ذلك يمكن للباحث استخلاص النتائج التالية:

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في هذا النموذج تبدو علاقة قوية حيث إن معامل الارتباط يبلغ ٠.٦٧٤ كذلك فإن نسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المستقل تبدو شبه متوسطة حيث تبلغ ٠.٤٥٤، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى ان هذه العلاقة معنوية.

- بناء على النتيجة السابقة توجد علاقة ارتباط معنوي بين نسبة (المديونية / اجمالي الاصول) والقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، هذه النتيجة تعني قدرة النموذج على التنبؤ بالعلاقة بين المتغيرات بشكل عالي.

☒ اختبار الفرض الفرعي الرابع :

- ملخص النموذج :

يعرض الجدول رقم (٤-٤) ملخص النموذج كما ورد في مخرجات التشغيل الالكتروني.

جدول رقم (٤-٤)

ملخص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.198[a]	.039	.011	.324915951271745	1.372	.261

يتضح من الجدول رقم (٤-٧) ان قيمة R تساوي ٠.١٩٨ وقيمة R2 تساوي ٠.٠٣٩، قيمة .Sig والتي تعكس مدى معنوية العلاقة تساوي ٠.٢٦١، بناء على ذلك يمكن للباحث استخلاص النتائج التالية:

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في هذا النموذج تبدو علاقة ضعيفة حيث إن معامل الارتباط يبلغ ٠.١٩٨ كذلك فان نسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المستقل تبدو ضعيفة حيث تبلغ ٠.٠٣٩، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى ان هذه العلاقة غير معنوية.
- بناء على النتيجة السابقة لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين نسبة (المديونية / حقوق الملكية) والقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، هذه النتيجة تعني عدم قدرة النموذج على تفسير التغير في المتغير التابع ومن ثَمّ ضعف قدرته على التنبؤ.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي :

في ضوء نتائج تشغيل نموذج اختبار الفروض الاحصائية توصل الباحث الى النتائج التالية:

١- بالنسبة للفرض الاول تم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدمي أي ان استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تؤثر على نسبة صافي الربح / اجمالي الاصول.

٢- بالنسبة للفرض الثاني تم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدمي أي ان استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تؤثر على نسبة صافي الربح / حقوق الملكية.

٣- بالنسبة للفرض الثالث تم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدمي أي ان استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تؤثر على نسبة المديونية / اجمالي الاصول

٤- بالنسبة للفرض الرابع تم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدمي أي ان استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تؤثر على نسبة المديونية / حقوق الملكية

ثانياً : التوصيات :

فى ضوء نتائج الدراسة يوصى بما يلي :

١- ضرورة تطبيق معيار التقرير المالى رقم (١٣) الخاص باستخدام القيمة العادلة كاساس للقياس لزيادة منفعة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢- ضرورة وجود المزيد من البحث والتطوير لاساليب قياس القيمة العادلة وصولا الى التمثيل الصادق للقوائم المالية.

٣- ضرورة تطبيق القيمة العادلة كاساس للقياس فى ضوء قواعد الحوكمة حرصا على ضمان تطبيق القيمة العادلة كاساس للقياس دون تحيز.

٤- استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمقاييس وصفية لجودة المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية لا تكفى ولابد من وجود مجموعه من الخصائص الكمية للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

قائمة المراجع

اولا : مراجع بالغة العربية :

١-البلداوي ، نزار فليح ;الدوري ، مؤيد عبدالرحمن، مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في الوائم المالية وأثرها في قرارات الإئتمان : دراسة مقارنة بين آراء الشركات العقارية والبنوك والمدققين الخارجيين في الأردن، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٣٤، العدد ، ٢٠١٠١.

٢-أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعه، ٢٠١٣، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، المكتبة الوطنية، الطبعة الثالثة.

٣-أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعه، ٢٠١٣،مرجع سابق ذكره ،ص١٢.

٤-أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعه، ٢٠١٣،مرجع سابق ذكره ،ص ٨٢٥.

٥-صالح، احمد السيد ابراهيم، اثر القياس المحاسبي للاصول المالية بالقيمة العادلة على امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، غير منشور، كلية التجارة ابراهيم، رحاب عماد الدين محمد ، جامعة الاسكندرية، ٢٠١١، ص ١٦.

٦-تاثير استخدام القيمة العادلة للاصول عند توريق الديون على تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، دامعة عين شمس، ٢٠١٤.

٧-صالح، احمد السيد ابراهيم، مرجع سابقذكره،٢٠١١ص ١٧

٨-صالح ، رضا ابراهيم، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية .مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ، ٢٠٠٩، ص٤٥.

٩-صالح، احمد السيد ابراهيم، مرجع سابق ذكره،٢٠١١، ص٨.

١٠- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الصادرة في يناير الجزء (أ)، اطار المفاهيم والمتطلبات، لاطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية٢٠١٤.

١١-المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية، مرجع سبق ذكره٢٠١٤، ص٢٩.

١٢-عوض، امال محمد محمد، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى اطار المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الاول، العدد الاول، ٢٠١٣، ص ١٦٦.
١٣-يوسف، حنان محمد اسماعيل، اثر قياس الدخل وفقا لمفهوم القيمة العادلة الكاملة على تحسين تقدير المخاطر فى البنوك التجارية، رسالة دكتوراة، غير منشور، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٢.
١٤-المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره٢٠١٤.ص(٢٩-٣٠-٣١-٣٢)

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية :

- Kaya, C.T., Fair Value versus Historical Cost: Which is actually more "Fair"?, The Journal of Accounting and Finance, 2013, PP. 130-131.
- SFAS, No. 107, Disclosure about fair value of financial instruments